

# القسطية لا الديمقراطية

## بقلم الشيخ؛ جعفر شيخ إدريس

الديمقراطية هي الفتنة الجديدة التي ابتلي بها المسلمون، بل الناس عامة. وزاد من الافتتان بها أن الولايات المتحدة، ولا سيما في عهد رئيسها الحالي، جعلت نشرها من أكبر أهدافها التي تنفق في سبيلها الأموال الطائلة وتقيم الحروب الطاحنة، وجعلت الالتزام بها هو معيار تقدم الأمة واستحقاقها لصداقة الولايات المتحدة، أو هكذا

ومما جعل مناقشتها مع مؤيديها والدعاة إليها والراضين بها من المسلمين أمراً صعباً أنه لم يعد لها معنى واحد عند الداعين إليها. بل صارت تشير إلى معان عدة يختار كل واحد منهم ما شاء منها، ولا يدري أن صاحبه يشير بالكلمة إلى معنى غير المعنى الذي يقصده هو.

هذا الاختلاف في مفهوم الديمقراطية أمر يشكو منه كبار منظرها وفلاسفتها المعاصرين؛ فهذا أحدهم يقول ما ترجمته: (هنالك ميل إلى وصف النظام بالديمقراطي فقط لأننا نوافق عليه. ولكننا عندما نفعل ذلك إنما نتحدث عن آرائنا لا عن النظام).

ويقول: (المعتقد عموماً أن "الديمقراطية" عبارة صارت تستعمل استعمالاً واسعاً جعلها كلمة غامضة، بل كلمة لا معنى لها. إن كل شكل من أشكال التنظيمات في المجال السياسي - بل وغير السياسي - أصبح يوصف بالديمقراطية أو الديمقراطي).<sup>1</sup>

سنحاول فيما يلي مناقشة صلة الديمقراطية بالإسلام بحسب المعاني المختلفة التي يقصدها أنصارها من المسلمين؛ لأن الإنسان إنما يسأل عن المعنى الذي قصده من عبارته، حتى لو كان استعماله للعبارة خطأ.

\* \* \*

<sup>1</sup> Barry Holden, Understanding Liberal Democracy, Philip Allan, London, 1988, p. 2

وقد أدرنا الحوار في مسائل الديمقراطية هذه بين مسلمين يدعو أحدهما إلى نظام سياسي إسلامي خالص يسميه القسْطية، وآخر من دعاة الديمقراطية.

**بدأ القسْطي الحوار بقوله:** دعونا نتفق أولاً على ما نعنيه بالقسْطية، وما نعنيه بالديمقراطية. أما القسْطية فهي كما يدل عليها لفظها الحكم بالقسْط. والحكم بالقسْط هو الحكم بما أنزل الله تعالى. وما أنزل الله يشمل الأحكام الجزئية التي تدل عليها الأدلة التفصيلية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويشمل المبادئ الأساسية التي يسد فيها الفقهاء بكليات الشريعة التي تقرر فيما تقرر أن كل ما حقق القسْط فهو من شرع الله، فتفتح الباب واسعاً للاستفادة من كل تجربة بشرية نافعة أيا كان مصدرها.

وإذا كانت القسْطية هي الحكم بما أنزل الله؛ فإن الديمقراطية هي الحكم بما يراه الشعب. هذا هو معناها الذي يدل عليه لفظها، وهو المعنى المتفق عليه بين منظرها. حكم الشعب معناها أن الشعب صاحب السيادة العليا في المسائل التشريعية، وأنه لا سلطة فوق سلطته التشريعية، وعليه فإن كل ما حكم به فيجب أن يكون هو القانون الذي يخضع له كل مواطن من مواطني القطر الذي اختار الديمقراطية نظاماً سياسياً له.

لا يمكن لإنسان يدعي الإسلام ويعرف معناه أن يؤمن بالديمقراطية بهذا المعنى؛ لأنه إيمان يتناقض تناقضاً بيناً مع أصل من أصول الإيمان التي جاء بها دينه، والتي تؤكد كثيراً من آيات الكتاب وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم. من ذلك قوله تعالى: {وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا يَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاجْتَدِبْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ دُوبِهِمْ وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ} \* أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ { [المائدة: 49 - 50]، {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِهَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا} \* وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتِ الْمُتَأَفِّفِينَ مَضُودُونَ عَنكَ صُدُودًا { [النساء: 60 - 61]، {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِبِينَ خَصِيمًا} [النساء: 105]، {إِنِ الْحُكْمُ

إِلَّا لِلَّهِ أَمْرٌ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ  
النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ { [يوسف: 40].

ماذا تعني أنت بالإسلام، وماذا تعني بالديمقراطية؟

**الديمقراطي:** أما الإسلام فأظننا متفقون على معناه، وأما الديمقراطية؛ فأننا لا أعني بها ما ذكرت. هل تتوقع من إنسان مسلم أن يقول إن من حق الناس أن يشرعوا تشريعات لم ياذن بها الله؟

- ماذا تعني بها إذن؟

- لقد عانت الشعوب العربية كثيراً من الحكم الفردي الدكتاتوري. فالذي أريده هو أن يستبدل بهذا الحكم حكم ديمقراطي يكون من حق الشعب فيه أن يختار حكامه في انتخابات حرة نزيهة، وأن يحاسبهم، وأريده أن يكون حكماً يلتزم بما يسمى بحكم القانون فلا يفرق بين الناس في المعاملة، وأن يكون حكماً يستمتع الناس فيه بحقهم في الحرية، حرية التعبير، وحرية الحركة وحرية تكوين الأحزاب والجماعات، وأن يكون حكماً يتميز بتداول السلطة، وأن يكون حكماً شفافاً لا تحاك الأمور فيه في الظلام بل تُعرض على الناس ليقولوا فيها رأيهم. فحكم الشعب في رأيي ليس المقصود به المقابلة بين ما يراه الشعب وما يحكم به الخالق سبحانه، وإنما المقصود به حكم الشعب في مقابلة حكم الفرد.

الاستعمال الصحيح للكلمات هو أن يقصد بها المعنى المتفق عليه بين مستعمليها، ولا سيما المختصين منهم بالأمر. فاستعمالك لكلمة الديمقراطية بهذا المعنى المحدود هو استعمال غلط؛ لأنه إذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب، لزم عن ذلك منطقاً أن كل ما ليس بحكم للشعب فليس بحكم ديمقراطي، سواء كان الحاكم به فرداً أو مجموعة من الأفراد، وحتى لو كان هو الخالق سبحانه.

لكنني تمشياً مع المبدأ الذي ذكرته ساناقتك في الديمقراطية بحسب فهمك الغلط هذا لها، فاقول لك: إن كل هذا الذي ذكرته هو من مبادئ الحكم التي اختارها الغربيون، فصارت الديمقراطية في نظرك ليست حكم الشعب، ومنهم شعب بلدك، وإنما هي حكم الشعب الأمريكي أو الإنجليزي.

لقد تداول مفكرو الشعب الأمريكي وممثلوه مثلاً الرأي في نوع الحكم الذي يروونه صالحاً لبلادهم، وتأثروا في اختيار ما اختاروه بكبار الفلاسفة والمفكرين الأوروبيين، كما تأثروا بتاريخهم وقيمهم الدينية وغير الدينية، ثم اتفقوا بأغليتهم على وضع دستور يضمن تلك المبادئ. أما أنت فلا تريد لأمتك أن تفكر كما فكروا، بل تريد لها أن تكون أمة مقلدة تأخذ ما توصل إليه أولئك الأصلاء وتطبقه على بلدك مهما كان الاختلاف بينكم وبينهم.

- أنا لا أقول بما قلت؛ لأن الغربيين قالوا به، وإنما أقول به لأن تلك المبادئ الديمقراطية التي ذكرتها مبادئ إنسانية تصلح لكل البشر في كل زمان ومكان.

- هذا أولاً ليس بصحيح؛ فقد كان معظم المفكرين الغربيين ضدها، ولم تلق هذا القول والشعبية إلا بعد الحرب العالمية الثانية؛ فهل تقول: إن الناس لم يكتشفوا شيئاً هو من لوازم بشريتهم إلا قبل من مئة عام؟ ثم إن المبادئ التي ذكرتها ليست من لوازم الديمقراطية بمعنى حكم الشعب، وليست من المتفق عليه بين كل الشعوب التي أخذت بالنظام الديمقراطي.

- هل تتكرم بذكر أمثلة لما ترى أنه ليس من لوازم الديمقراطية؟

- قد تستغرب إذا قلت لك إن النظام الحزبي ليس من لوازم الديمقراطية، وأن بعض من يسميهم الأمريكيين بالآباء الذين صاغوا دستورهم كانوا ضدها وكانوا يعدونها مما يُدكي الخلاف بين الناس ومما يؤدي إلى الفساد. ولذلك لا تجد لها ذكراً في دستورهم. وقد يزيد استغرابك إذا قلت لك إنه حتى الانتخابات ليست من لوازم الديمقراطية. إن كل ما تتطلبه الديمقراطية هو أن يختار الناس من يحكمهم. أما أن يكون الاختيار بهذه الطريقة المعينة؛ فليس من لوازم الديمقراطية.

- كيف يكون الاختيار إذن؟

- لقد كان الأثينيون يختارون المسؤولين بالاقتراع. ويرى بعض المفكرين الماركسيين اليوم أن طريقة الاقتراع أقرب إلى فكرة الديمقراطية التي تساوي بين الناس وتفترض أن كل واحد منهم من حقه أن يكون حاكماً،

وهم يرون أن الانتخابات لا تحقق هذه المساواة؛ لأنها تفتح الباب لتأثير المال وتأثير الإعلام والمدعيات، ويستدلون على عدم المساواة هذه بالنسبة الكبيرة للرجال في مقابل النساء، وبالنسبة الكبيرة لمن له مال، أو لمن تخرّج في الجامعات في مقابل طبقات العمال والمزارعين والعامّة. ولو كنت ممن يؤمن بالديمقراطية لاتفقت معهم.

- ننتقل إلى موضوع آخر. ألا ترى في الديمقراطية ما يتوافق مع الإسلام؟

- بلى فيها الكثير مما يتوافق مع الإسلام.

- فلماذا إذن لا نقول إن الديمقراطية التي نريدها هي هذه المبادئ الديمقراطية التي تتوافق مع ديننا؟

- لأنني لا أريد أن أنسب إلى الديمقراطية فضلاً ليس لها. فإذا كان ديني هو السابق إلى تلك المبادئ الحسنة؛ فلماذا أنسبها إلى الديمقراطية؟

- تنسبها إليها فقط؛ لأنها تتوافق معها.

- إن في النصرانية واليهودية الكثير مما يتوافق مع الإسلام مما هو أهم من تلك المبادئ السياسية التي ذكرتها، فهل نقول إن الإسلام نصراني أو يهودي؟

- هل تعني ان علينا أن لا نستفيد من تجارب غيرنا، وأن نغلق الباب دون كل فكر حديث وتجربة حديثة؟

- أنا لم أقل هذا، بل قلت لك: إن مثل هذه الاستفادة هي من لوازم الحكم بالقسط. لكنّ هنالك فرقاً بين أن التزم بديني، ثم أستفيد من تجارب الآخرين فأضع كل جزئية استفدتها في إطار الإسلام، وبين أن أستبدل بإطار الإسلام إطاراً آخر، ثم أضع فيه ما يناسبه مما هو في ديني. وهذا الأخير هو ما تدعوننا إليه أنتم معاشر الداعين إلى الديمقراطية.

- نسيت أن أسألك: ما المبادئ الديمقراطية التي ترى انها تتوافق مع الإسلام؟

- منها: مبدأ حق الأمة في اختيار حكامها؛ فيكفيك فيه هذه القصة التي أوردها الإمام البخاري في صحيحه والتي

سنجتزئ كلمات منها لضيق المجال. قال عبد الرحمن بن عوف لابن عباس وهم في منى: (لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم، فقال: يا أمير المؤمنين! هل لك في فلان يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً؟... فغضب عمر، ثم قال: إني إن شاء الله لقائم العشيّة في الناس فمحذرهم من هؤلاء الذين يريدون أن يغضبوهم أمورهم... من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تَغْرَةً<sup>3</sup> أن يُقْتَلَ<sup>4</sup>).

ومنها المبدأ المسمي بحكم القانون، فيكفيك فيه قول الله تعالى: {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ} [المائدة: 8]، وقوله تعالى: {فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ} [الأنعام: 152].

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (يا أيها الناس! إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد. وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها)<sup>5</sup>.

ومنها: مبدأ الإباحة الذي يسمي الآن بالحرية؛ فإن المبدأ الإسلامي يقول: إن الأصل في الأشياء الديونية هو الإباحة. فالإنسان يتحرك ويتكلم، ويأكل ويشرب، ويبيع ويشترى حتى يقول له الدين: لا تفعل كذا أو كذا. وإذا كان الإسلام قد جعل الدعوة إلى الله تعالى أعظم مهمة يقوم بها بشر، وإذا كان قد جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الصفات المميزة للمسلم؛ فكيف لا يبيح له أن يعبر عن نفسه؟ لكنها حرية في إطار القيم والأحكام الإسلامية كما أن الحرية في البلاد الغربية الديمقراطية هي في إطار قيمهم وقوانينهم.

ومنها: ما صار يسمي بالشفاية. هل رأيت دليلاً عليها أصدق من أننا ما نزال نعرف كل ما دار من كلام بين المسلمين في الشؤون العامة في عهد النبي صلى الله

<sup>2</sup> قال الإمام ابن حجر: (والمراد أنهم يشون على الأمر بغير عهد ولا مشاورة، وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذره عمر رضي الله عنه).

<sup>3</sup> تَغْرَةً: فسرها الإمام ابن حجر بقوله: أي حذراً من القتل... والمعنى: أن من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه وعرضهما للقتل.

<sup>4</sup> كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت.

<sup>5</sup> رواه البخاري في كتاب الحدود من صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها.

عليه وسلم وفي عهد خلفائه الراشدين، بل نعرف كثيراً مما دار حتى بعد تلك العهود؟ ألسنا نعرف ما دار في اجتماع المسلمين لاختيار خليفة للرسول صلى الله عليه وسلم؟ ألسنا نعرف ما دار بينهم في أمر قتال المرتدين؟ ألسنا نعرف كيفية اختيارهم للخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه؟

- إذا كان الأمر كذلك؛ فلماذا تخلف المسلمون في عصورنا هذه في هذه الأمور؟ ولماذا عمت بلادهم إلا قليلاً الحكومات الاستبدادية؟

- هذه قصة طويلة لعلمنا مناقشتها في مناسبة أخرى. أما الآن فيكفي أن أذكركم بأن الدين إنما هو هداية وتوجيه، وأوامر ونواه؛ فليس فيه هو نفسه ما يجبر الناس على تطبيق ما يؤمرون به. فإذا كان هنالك من خطأ فهو في الناس وليس في دين الله. ثم إذا كان الناس لم يلتزموا بهذه المبادئ وهم يعلمون أنها من دين الله؛ فهل تظن أنهم سيلتزمون بها لأنها أتتهم من الغرب؟ إنه لا بد من عمل لإصلاح الأمة لتقبل هذه المبادئ وتضحى في سبيلها.

- نحن ندعو إلى الديمقراطية؛ لأن فيها من الآليات ما يحول دون هذا الانحراف؟

- كلاً، ليس فيها شيء مما تتوهم، بل إن مفكرها يعترفون بأن النظم لا تصلح إلا بصالح الأمم. وما يقال عن الإسلام يقال أسوأ منه عن الديمقراطية؛ فليس فيها ما يجبر الناس على الالتزام بكل مقتضياتها، ولذلك فإن أسوأ دكتاتور عرفه الغرب إنما جاء بانتخابات حرة، أعني هتلر، كما أن كثيراً من الحكومات المنتخبة كانت حكومات فاسدة. بل إن أكبر القرارات والسياسات الظالمة كانت في عصرنا هذا نتيجة قرارات ديمقراطية لا شك في ديمقراطيتها. فاستعمار الغربيين لكثير من بلدان العالم بما فيها البلدان الإسلامية كان نتيجة قرارات ديمقراطية، وغزو أفغانستان ثم العراق وقتل الآلاف المؤلفة من الأبرياء وتخریب البلاد كان نتيجة قرارات ديمقراطية لا يرتاب أحد في ديمقراطيتها. فإذا كان ما حدث في العالم الإسلامي إنما يعزى إلى البشر لا إلى الدين؛ فإن كثيراً مما حدث في البلاد الغربية إنما كان شيئاً يآذن به المبدأ السياسي الذي يدينون به.

١ - كل هذا صحيح لا يماري فيه منصف. لكن أظنك  
تسلم معي بأن هنالك شيئاً يُعزى إلى الدين نفسه.

- ما هو؟

- إن الإسلام يقر مبدأ اختيار الأمة لحاكمها، ولكنه لم  
يلزم المسلمين بطريقة معينة لاختيار الحاكم.

- وكذلك الامر في الديمقراطية. إنها إنما تقول إن  
الحكم للشعب، وهذا يقتضي أن يكون الشعب هو الذي  
يختار حكامه. لكن ليس فيها ما يقول إن الحكام أو النواب  
يجب أن يُختاروا بالطريقة الفلانية. ولذلك فإنهم يختلفون  
في ما ينهجون من وسائل لاختيار حكامهم.

- لكنها كلها تقوم على مبدأ الانتخابات.

- نعم لكن هذه هي الطريقة التي رأى الغربيون أنها  
مناسبة لهم في عصرهم هذا وفي ظروفهم هذه، وليست  
الطريقة التي تلزمهم بها الديمقراطية. والمسلمون  
يستطيعون أن يختاروا لأنفسهم من الوسائل ما يحقق مبدأ  
اختيارهم لحكامهم ذاكرين أن الحاكم في الإسلام إنما  
يُختار ليحكم بما أنزل الله لا يراي من انتخابه، ملتزمين في  
ذلك بمبدأ الشورى كما أشار إلى ذلك الإمام ابن حجر في  
في كلمته التي نقلناها آنفاً. إن عدم تحديد الإسلام  
للطريقة التي يُختار بها الحاكم هي من محاسنه لا من  
نواقصه؛ لأن هذه الطرق تتأثر بالظروف والملابسات التي  
تتغير بتغير الزمان والمكان. ولذلك فإن الغربيين حتى مع  
اتفاقهم على مبدأ الانتخابات وجدوا أن للانتخابات صوراً  
شتى تختلف نتائج كل واحدة منها عن الأخرى، ولذلك  
اختلفوا في ما يتبنون منها. ولا داعي للدخول في تفاصيلها؛  
فهي أمور معروفة.

## منبر التوحيد والجهاد

\* \* \*